



الانتعاش التجاري والنمو

- الإنتعاش التجاري في ظل الإنتعاش المالي يقلل من علاوة المخاطرة التي تحتسبها الدائون في الأسواق الدولية .
- تؤدي إلى ارتفاع رأس المال وبالتالي تسريع النمو .
- نماذج النمو الجواني: ارتفاع الصادرات والواردات تزيد من تعرض البلدان للتكنولوجيا الحديثة .
- تسهل من تطويعها .
- تزيد من النمو الانتاجية .
- تحرير التجارة الذي يزيد من الانتعاش التجاري يحث على النمو وارتفاع مستوى الدخل .



الدلائل الإمبريقية

- تعريف الانتقال [Dollar(1992)] نظام تجاري لبيراي وسعر صرف حقيقي مستقر.
- قياس التوجه الخارجي لنظام التجارة: باستخدام أسعار القوة الشرائية مع توقعات نموذج إنحدار الأسعار على دخل الفرد وكثافة السكان.
- النظام التجاري المشوه يكون فيه الأسعار أعلى وسعر الصرف أكثر قيمة.
- ارتفاع مستوى التشوهات وكذلك سعر الصرف الحقيقي المرتفع ينجم عنه انخفاض في مستوى النمو.



معييار Sachs and Warner

■ حدد العوامل التي تحدد إمكانية الدول الفقيرة في الإلتحاق بمستوى الدول المتقدمة،
عاملان أساسيان:-

- الحفاظ على حقوق الملكية

- الانفتاح على التجارة الخارجية .

■ قاما بتصنيف الدول إلى فئتين حسب هذين المعيارين أن الدول المؤهلة تمتاز أغلبها
بانفتاح على التجارة الخارجية .

■ الدول المؤهلة كانت معدل نموها أعلى والمعيارين كان لهما أثر موجب على معدلات
نموها، على الأقل 2% ما بين 70-89 .

■ Frankel, Romer and Cyrus (1996)

■ إستخدام نموذج الجاذبية لقياس أثر الانفتاح على معدلات النمو في عينة من البلدان
وجدد أثر موجب لعامل الانفتاح على النمو .



السياسة التجارية

- تخفيض القيود على التجارة تولد التعديل في الأسعار النسبية وتقوم بتخصيص الموارد نحو قطاعات التصدير.
- في الأجل الطويل سياسات تحرير التجارة الخارجية الناجحة تؤدي إلى:-
 - توسع الصادرات.
 - تقلص النشاط في الصناعات المنافسة للواردات.
 - تحويل الموارد من القطاعات غير القابلة للإتجار إلى القطاعات القابلة للإتجار.



دراسة (1990) Papageorgiou

- دراسة تحرير التجارة في 19 دولة و36 حلقة (موجة) تحرير تمت في الدول النامية ما بين الحرب العالمية الأولى و1984 .
- المحاولات الناجحة في تحرير التجارة الخارجية تميزت بالشمول .
- القضاء المنهجي للقيود الكمية على الواردات .
- الإستقرار السياسي .
- سياسات الاقتصاد الكلي الحذرة .
- الإبقاء على القيود ميزان رأس المال حتى التقدم الكبير في إصلاح نظام التجارة .



تابع - دراسة (90) Papageorgiou

- تخفيض معتبر للعملة في المراحل الأولى من إصلاح التجارة الخارجية .
- لا توجد دلائل قوية على إرتباط الإصلاح مع انخفاض قوى للعمالة وتقلص الإنتاج في الأجل القصير . تحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح ناجم عنه ارتفاع معدل نمو الصادرات مقارنة بمعدل نمو الواردات .
- بعد منتصف الثمانينات تسارع وتأثر الإصلاح في أغلب الدول النامية، خاصة في دول أمريكا اللاتينية والوسطى .



تقارب النمو والانفتاح منهجية دول المقارنة :

- هل يتقارب مستويات دخل الفرد في الدول الفقيرة مع الدول الغنية؟
- هنالك نظرية تقول أن دول الدول الفقيرة يتقارب بسرعة لأن هذه الدول تستطيع أن تحقق قفزات في التنمية عبر استيراد التكنولوجيا.
- فرضية تقارب الدخل الفرد تم إختبارها باستخدام دالة انتاج كوب-دوجلاس بثبات القلة وتناقص العائد على رأس المال مع توفر التكنولوجيا الجاهزة.

- ومنه فإن انتاجية رأس المال تتناقص مع ارتفاع $\frac{K}{L}$ ومنه في غياب التقدم التقني كل الدول تتقارب إلى نفس مستوى الدخل (عند التوازن) وكل سياسة تهدف إلى رفع الادخار ترفع من رأس المال الذي يكون له أثر مرحلي فقط.
- مع إدخال التقدم التقني يمكن الحصول على التقارب غير المشروط حيث أن الدول تتقارب إلى مجموعات.



- ومع تطور النماذج التي تفسر النمو داخلياً حيث يفترض التقدم التقني داخلياً بالإضافة إلى تخطي مسألة تناقص العائد على رأس المال. هذه النماذج ترى أن الدول الأكثر انفتاحاً تنمو بمخاطر أسرع وذلك لمقدرتها الأعلى لامتناع التقدم التقني.

- يقوم هذا الاستنتاج على افتراض أن استيراد السلع الرأسمالية يسهل نقل رأس المال الفكري (المعرفي) ومنه فإن القيود على الواردات تقلل من عملية نقل المعرفة ويزيد من تكاليف تطويع ونقل التكنولوجيا ومنه تحد من معدل النمو.
- تشير البيانات أن التقارب حصل ما بين الدول ذات الدخل البدائي المرتفع.

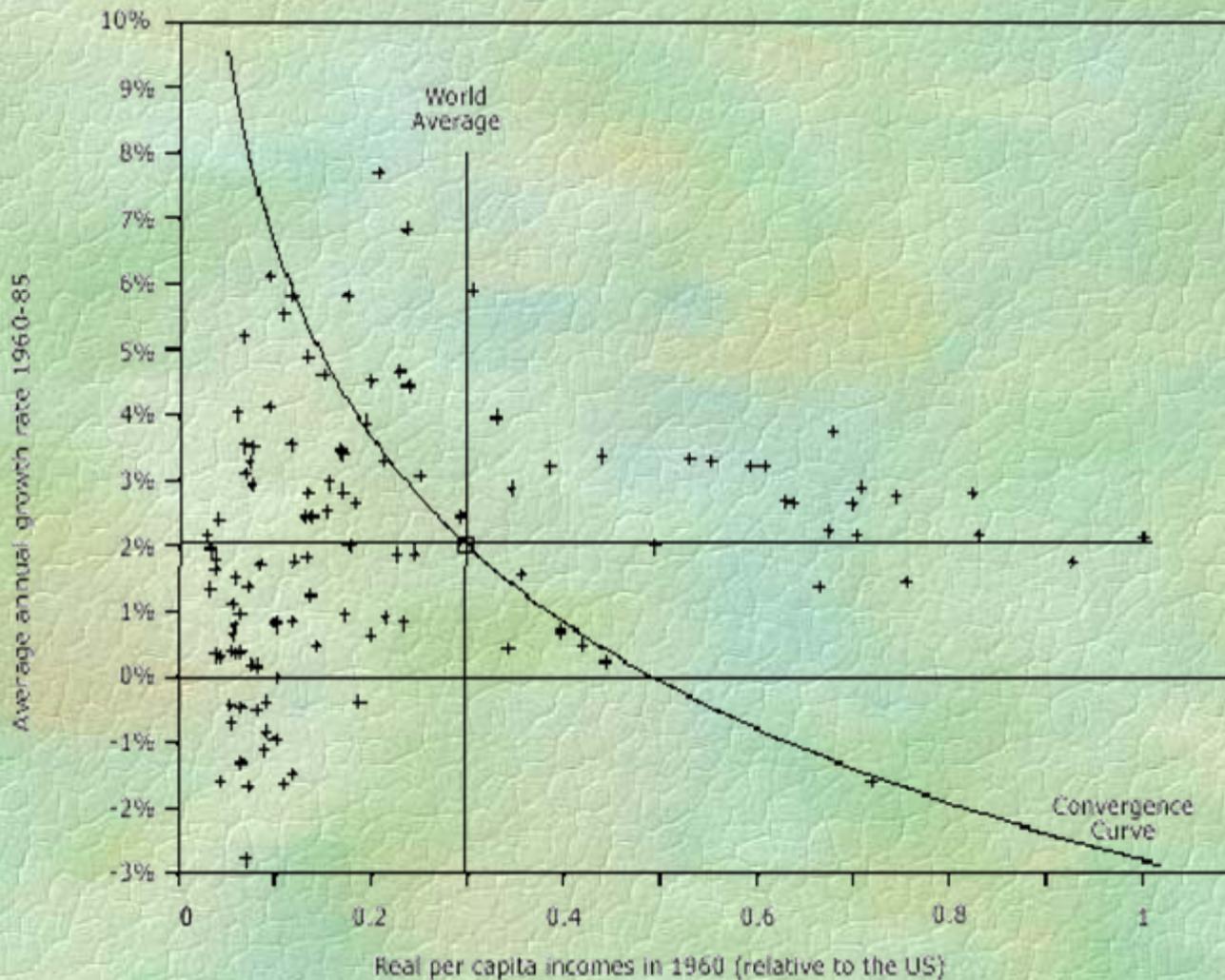


اشكال النمو والتقارب

- بدأت موجة الانفتاح بعد الحرب العالمية الثانية وساعدها :
 - استمرار انخفاض تكاليف النقل .
 - التغير في السياسات التجارية نحو الانفتاح .
- كيف أثر هذا الانفتاح على مستويات الدخل ما بين الدول ؟
- في عالم متباين في مستويات الدخل ما بين الدول هل الانفتاح ساهم في التقارب أو التباعد ؟



- العلاقة ما بين الدخل البدائي سنة 1960 ومعدلات النمو التالية (60-85) لـ 113 دولة .
- متوسط العالم 30% من دخل الولايات المتحدة سنة 1960 و 2% معدل النمو 85-60 .
- يشير الشكل ان البلدان بعيدة من وضعية التقارب .
- الوضع ناجم عن عدم التجانس الكبير ما بين الدول في السياسات والهياكل والمؤسسات .



Source: Ben-David, Dan (1991), "Income Disparity Among Countries and the Effects of Freer Trade", in Economic Growth and the Structure of Long Run Development, Pasinetti and Solow (eds), London: Macmillan, 45-64.



• تقسيم عينة البلدان إلى ثلاثة مجموعات :

- الدول الغنية 60% من مستوى دخل الولايات .
- متوسطة الدخل: ما بين 25 و 60 .
- ضعيفة الدخل: أقل من 25% من دخل الولايات المتحدة الأمريكية .

- برسم منحني التقارب لكل مجموعة تبين أن التقارب حصل بشكل واضح بين الدول الغنية (15 دولة) .

- الدول الفقيرة لها أكبر فجوة سنة 1960 وازدادت الهوة لاحقاً اي عدم حصول تقارب .

- ويمكن التأكد من التقارب إحصائياً حسب النموذج التالي:

$$(y_{it} - Y_t) = \Phi(Y_{it-1}, Y_{t-1}) + \Sigma_t$$

- إنحدار الفجوة سنة t على الفجوة سنة t-1 ففي حالة ثبات الفجوة فإن $\Phi \cong 1$

- وازدياد الفجوة $\Phi > 1$ والتقارب يعني أن $\Phi < 1$



- تقدير هذا النموذج يظهر أن التباعد معنوي لكن تقسيم العينة يشير إلى تقارب الدول الفقيرة، فيما بينهما وليس مع المجموعة الغنية.

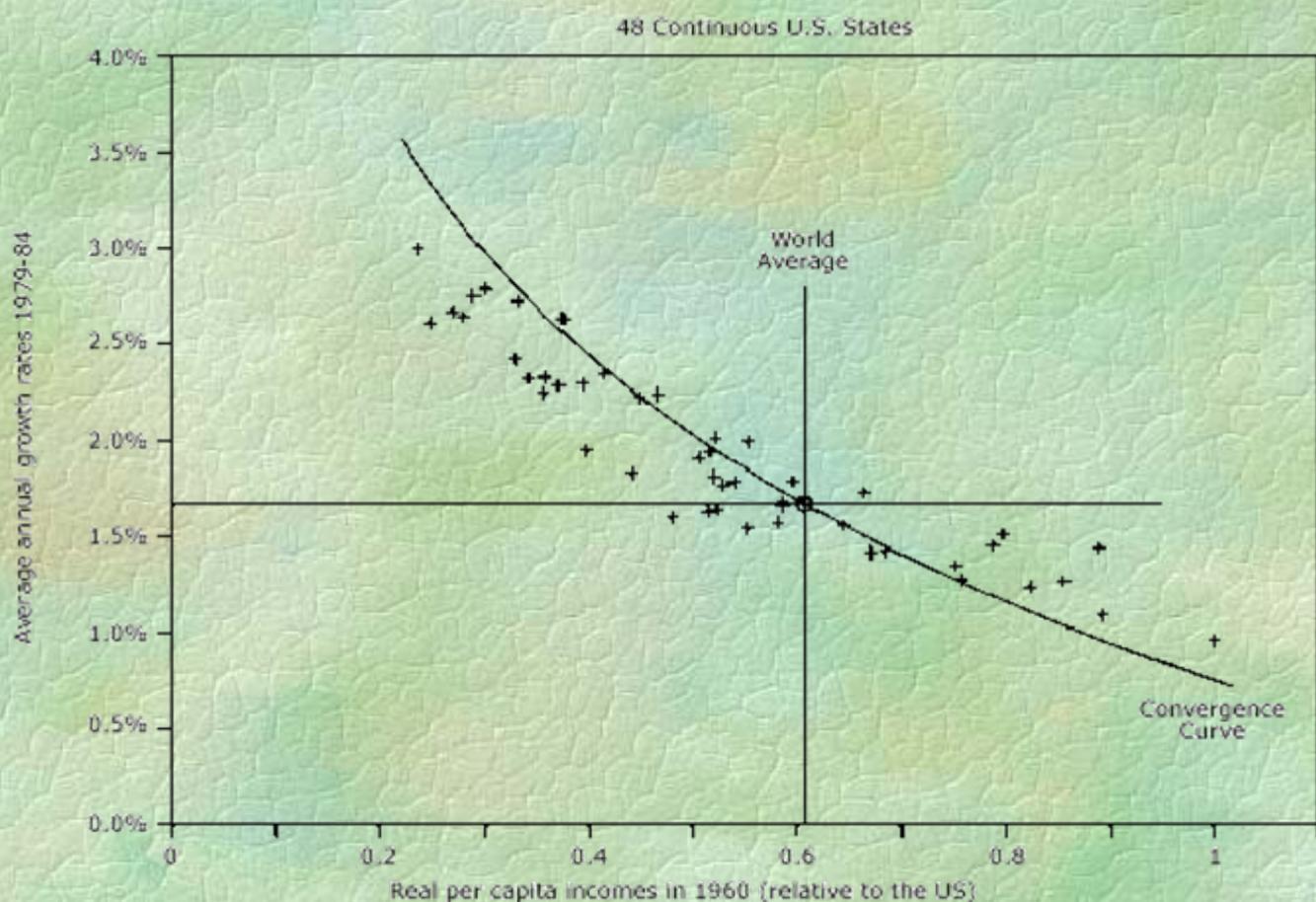


التجارة والتقارب ما بين الدول الغنية

- لماذا الدول الفقيرة تتباعد عن الدول الغنية؟
- الإجابة على هذا السؤال تعوقه عدم وجود بيانات دقيقة ومنه صعوبة ضبط علاقة جيدة ما بين النمو والتجارة.
- بالنظر للدول الغنية ما هي الخصائص التي تمثلها والتي جعلها تتقارب بينها والباقي يتباعد.
- هل التجارة الدولية هي الرابط ما بين الدول المتقاربة؟

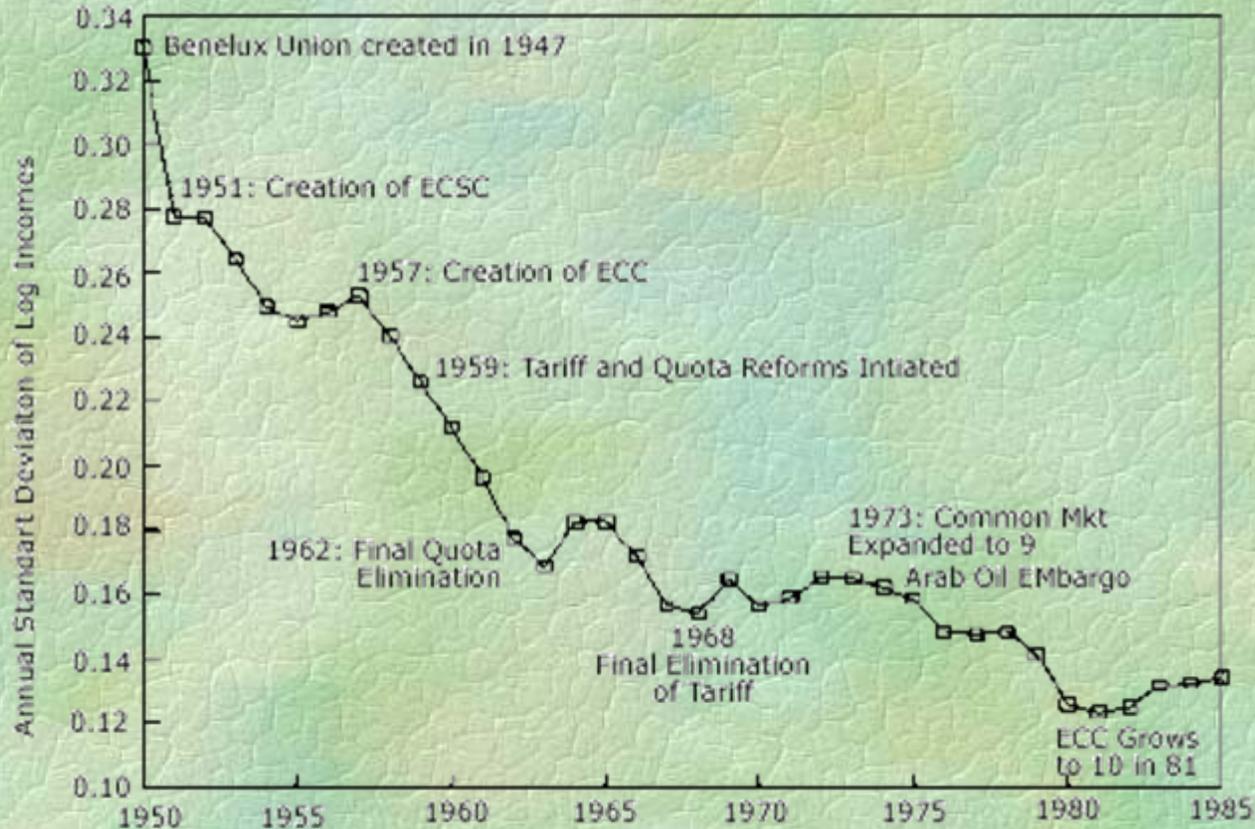


- ما هو الدور الذي تلعبه القيود على التجارة في عملية التباعد والتقارب؟
- وما هو الأثر الذي ينجم عن إزالة هذه القيود .
- مقارنة ما بين مختلف الولايات المكونة للولايات المتحدة الأمريكية .
- مقارنة ما بين دول الاتحاد الأوروبي .

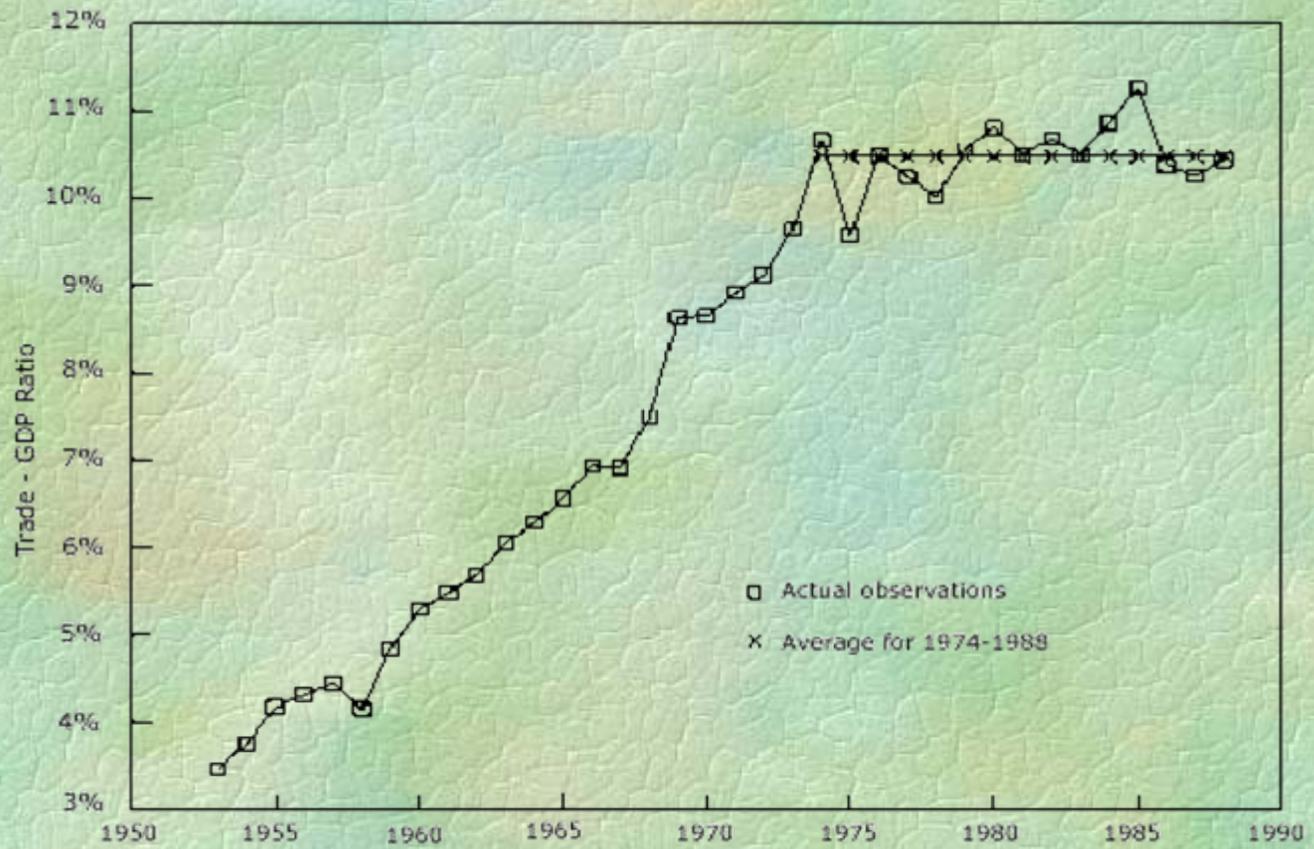


Source: Ben-David, Dan (1994), "Income Disparity Among Countries and the Effects of Freer Trade", in Economic Growth and the Structure of Long Run Development, Pasienniti and Solow (eds), London: Macmillan, 45-64.

Between Six Original EEC Countries, 1950-1985



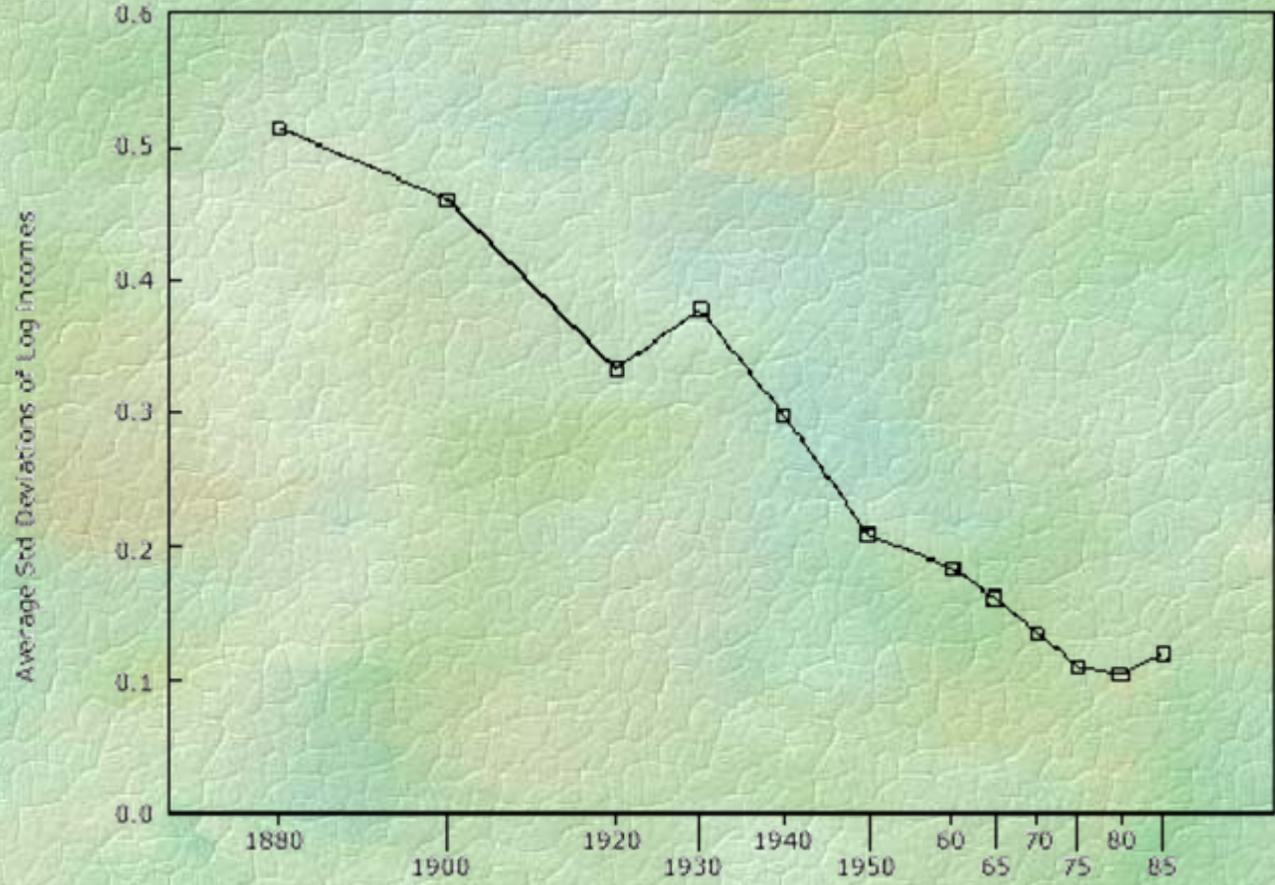
Source: Ben -David, Dan (1993), "Equalizing Exchange: Trade Liberalization and Income Convergence", Quarterly Journal of Economics, 108, 653-79.



Source: Ben-David, Dan and Ayal Kimhi (2000), "Trade And The Rate Of Income Convergence", CEPR Discussion Paper 2390



Between All Eight Census Regions, 1880-1985



Source: Ben-David, Dan (1990), unpublished University of Chicago, Ph. D dissertation.



- تباعد الدخل في EEC-6 سنة 1985 كان ضعف مستوى الولايات المتحدة سنة 1929. الفروقات ناجمة عن الاختلافات وكذلك أن الاندماج الأوروبي ركز على تدفق السلع في المراحل الأولى دون تدفق عناصر الإنتاج (رأس المال - العمل).
- نفس التقارب حصل ما بين كندا والولايات المتحدة ناجماً في البداية عن اتفاقية التجارة في قطاع السيارات (1965)، وبعدها توسيعه إلى القطاعات الأخرى.

- تعميم التجربة من خلال العودة إلى عينة 113 دولة وفرزها بحيث تجمع الدول في مجموعات تاجر فيما بينها، وإزالة الدول الفقيرة التي لا تتوفر عليها بيانات جيدة.
- اختيار دولة إذا كانت تساهم بنسبة 4% في صادرات البلد (بالنسبة للواردات).
- الدول الشريكة في التجارة لها اتجاه نحو التوافق وهو ما قد يفسر نجاح الدول ذات التوجه الخارجي.

النمو والانتعاش:

الدلائل من البيانات المقطعية للدول

- الدراسات القياسية تؤيد الفكرة أن الانتعاش يعزز النمو والتدليل على وجود علاقة سببية ما بينهما .

• هذه الدلائل مبينة على تقدير العلاقة

$$g_i = a + \beta_x + YZ + u$$

- g = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .
- X = المتغيرات الخارجية التي تساهم في النمو مثل:

– معدلات الاستثمار .

– معدل نمو القوة العاملة

– رأس المال البشري للعمالة المؤهلة .

• $Z =$ متغيرات السياسة مثل :

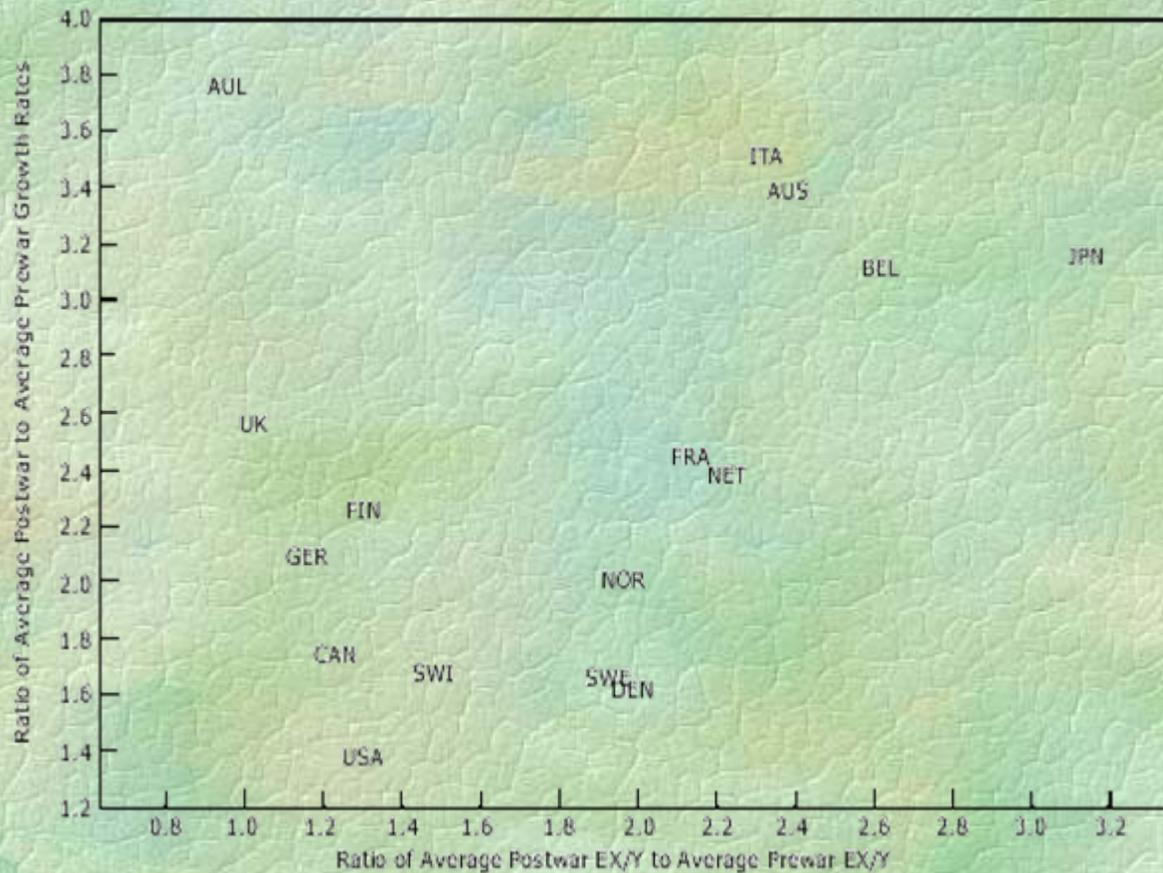
– متغيرات السياسات التجارية

\tilde{u} – متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية

= يسمى المتبقي أو التقدم التقني الخارجي .

• عزل أثر الانفتاح على النمو عبر أخذ الفروقات في المعادلة أعلاه حيث يصبح

التغير في النمو يفسر بالتغير في X والتغير في Z .



Source: Ben-David, Dan, Free Trade and Economic Growth, MIT Press, forthcoming.



- الشكل يوضح أن العلاقة ليست قوية .
- النتائج تتغير بتغير العينة (عدد الدول) وكذلك حجم العينة (عدد الفترات) وتعتمد على تعريف الانفتاح، ولكن النتائج عموماً تؤيد أن النمو والانفتاح مرتبطان .
- دراسة Sachs-Warner عرفت الدولة منغلقة إذا كانت لها إحدى الخصائص .



- 1- تعرفه تغطي أكبر من 40% من التجارة.
- 2- متوسطة معدل التعرفه أكبر من 40%.
- 3- علاوة السوق السوداء أكبر من 20%.
- 4- دولة اشتراكية.
- 5- تحكرك الحكومة على أغلب الصادرات.



قياس القيود على التجارة

- تحرير التجارة الخارجية عملية معقدة تضم تخفيض معدلات التعرفة، والقضاء على المعدلات الشاذة، وتقليل في التشتت في المعدلات وتقليل القيود غير التعرفة.



القيود التعرفية

- وتضم التعرفية الجمركية والضرائب الجبائية (المعدلات العامة ومعدلات الدولة الأكثر رعاية والتعرفة المعلقة والمخفظة) وأشباه التعرفية والضرائب الإضافية والدمغة والتكاليف الجبائية الإضافية.
- ومنه يتم حساب مجموعة من القيود على التجارة لتحديد مستوى الحماية الجمركية والقيود على التجارة الخارجية

- متوسط التعرفة الجمركية (البسيط)
- متوسط التعرفة الجمركية (المثقل)
- بالرغم من كثرة مصادر البيانات لتصنيف الدول من أكثر إنفتاحاً إلى حماية الشديدة فإنه تظهر بعض الخصائص:
 - دول مجلس التعاون أقل حماية
 - سوريا ، تونس والسودان أكثر الدول حماية

عدم التوافق مع الإتجاهات الكونية

■ درجة سرعة الانفتاح بطيئة في الدول غير الخليجية خاصة مقارنة بمجموعة ASEAN.

متوسط التعرفة			
1998	94-91	90-88	
19.3-21.3	32.35	28.2	الدول غير الخليجية
5.7	12.0	6.5	الدول الخليجية
8.4-8.44	15.0	14.5	جنوب شرق آسيا

- عدم وجود سلوك نمطي ما بين الدول واستخدام التعرفة: الجزائر، الأردن، ليبيا، المغرب، السعودية، سوريا، تونس، التعرفة ارتفعت أو بقت على مستوىها منذ أواخر الثمانينات حتى 1999. مصر حققت انخفاضا كبيرا في معدلات التعرفة.
- الإختلاف في هذا السلوك ناجم عن عدة عوامل:
- الإستقرار الاقتصادي الكلي وخاصة استقرار ميزات المدفوعات والعجوزات المالية.
- مع تقليل القيود الكمية إحتاجت الدول إلى رفع حماية على الواردات باستخدام الضرائب والتعرفة.



- ضرورة توفير مداخل إضافية، حماية بعض القطاعات، والأهداف السياسية كلها تلعب دوراً في تفسير المعدلات المرتفعة.
- ارتفاع أو بقاء المعدلات المرتفعة لا يعني ارتفاع في الحماية لأن هنالك تغير في تركيبة الحماية من القيود الكمية إلى استخدام التعرفة الجمركية.

إختلاف الحماية حسب القطاعات

عدم الكفاية المرتبطة بالتعرفة تعتمد على مدى تشتت المعدلات ما بين القطاعات.

- نظام التعرفة الموحدة أقل ضرراً من ناحية تشوه الأسعار وتخصيص الموارد لأنه سهل للتطبيق وشفاف ولا يشجع على البحث عن الربح.
- الدول الخليجية تطبق نظام التعرفة الموحدة المنخفض، (5-13%)
- الدول غير الخليجية تنطبق عليها معدلات مرتفعة هي الغذاء الجاهز (61%) النسيج والألبسة والأغذية والمواشي.
- لا يوجد نمط واضح في تخفيض التعرفة القطاعية خلال التسعينات.



قياس تشتت متوسطات التعرفة الجمركية

الانحراف المعياري	القصى	الدنيا	
16.7	45	0	الجزائر (1998)
128.6	3000	0	مصر (1995)
13.1	45	-1	المغرب (1997)
22.1	265.0	0	عُمان (1994)
3.3	125	0	السعودية (1995)
13.3	200	0	السودان (1996)
15.7	60	15	تونس (1998)



إجراءات أشباه التعرف

أشباه التعرف تطبق كإجراءات احترازية لمحاربة الإغراق أو كضريبة duty إضافية لرفع المداخل وتضم:-

- ضرائب إضافية كالضرائب على المعاملات الأجنبية.
- الضريبة الإحتياطية، ضريبة المبيعات على الواردات.
- وسائل جذابة لزيادة الحماية نتيجة قلة شفافيتها وعدم تميزها وتشمل مصدر مدخل جيد وتدرج تكلفة إضافية مهمة على واردات بعض القطاعات.



الضرائب الإضافية المستخدمة في البلدان العربية تضم:

- ضرائب إضافية خاصة: ضريبة المبيعات على الواردات.
- تكاليف التخليص.
- تبسيط إجراءات شبه التعرفة تشكل خطوة أساسية في الانفتاح التجاري.



التعرفة حسب الأهمية 1999 مرتبة من الأكثر انتقacha إلى الأقل انتقacha

الاستخدام المرتفع

ليبيا
سوريا

الاستخدام المتوسط

الجزائر
مصر
الأردن
الكويت
لبنان
المغرب
عمان
السعودية
السودان
تونس

الاستخدام القليل

البحرين
جيبوتي
موريتانيا
قطر
الإمارات



باستخدام طريقة نسبة الشمول

نظام مفتوح أقل من 5%

■ نظام متوسط 5-10%

■ نظم متشدد أكثر من 10%



إجراءات غير التعرف والحماية NTB

- تكمية إجراءات غير التعرف صعب وغير شفاف وذلك لأن بعض السياسات غير معلنة وتطبق بشكل غير نظامي .
- كما أن بعض الترتيبات الحكومية تشكل إجراء غير تعرفه مثل تعطيل التخليص للسلع القابلة للتلف تحت طائلة التفتيش الصحي .
- الإجراءات المطبقة في الدول العربية متنوعة ومعقدة وبعيد عن الشفافية .



كيفية قياس NTB

- مؤشر نسبة الاستخدام Frequency Ratio نسبة عدد السلع من الواردات، الإنتاج أو عدد خطوط التعرفة الخاضعة لإجراءات NTB. ومقسمة إلى ثلاثة، قليل، متوسط وشديد .
- نسبة قيمة الواردات Import Frequency Ratio



■ في نهاية الثمانينات كانت الجزائر أشد الدول حماية باستخدام مؤشر نسبة الاستخدام. أما استخدام هذه القيود فقد زادت في ليبيا وسوريا، ما بين الثمانينات والتسعينات.



مكونات القيود غير الجمركية

القيود الكمية والمتطلبات التقنية تُعدُّ أهم الملتزمات المطبقة في الدول العربية.

➤ من أهم القيود الكمية الترخيص والتحریم.

➤ القيود التقنية المطبقة بكثرة مثلاً في السعودية 69% من خطوط التعرفه خضعت لقيود التقنية مثل:

- الترميز
- التوظيف، والاختبار
- التفتيش
- الحجر الصحي

نقاس الطبيعة التصيقية للقيود التقنية بمقارنة التشريعات المحلية بنظيرتها المطبقة على الصعيد الدولي مقارنة بالسلع المحلية .

- كما أن تكاليف النقل، طرق الجمارك، تقييم الواردات، مراقبة النوعية، والتمويل، تشكل قيود مهمة للتجارة والتي يصعب قياسها .
- ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن الاحتكار خاصة في مجال النقل البحري، إدارة الموانئ، والشحن والتبريد (ليشكل 40% من تكاليف الواردات لبعض السلع (مصر) .



- أغلب الدول تطبيق طرق محلية لتقييم واردات لتقليل من تنافسية السلع الأجنبية، توجد طريقتين للتقييم:
- نظام السعر المرجعي المستخدم لتحديد الوعاء الجمركي.
- الاستخدام الغير نظامي لسعر الصرف.



إتشار القيود غير الجمركية

- الدراسات الأبريقية تستخدم طيفاً من الطرق لقياس مدى انتشار هذه القيود منها:-
 - طرق نسبة الاستخدام ونسبة التغطية
 - مقارنة الأسعار (هوة الأسعار)
 - أثر الكميات
 - المعدلات الإسمية المقابلة للمساعدة.



■ باستخدام طريقة نسب الاستخدام وهوة الأسعار لتقدير شدة انتشار القيود غير التعرفة.

■ تم احتساب نسبة الاستخدام Frequency Ratio من بيانات Trains ويقارن مع النسب ما قبل دورة الأوروجواي 93-90.

■ أما هوة السعر فيستخدم الفرق ما بين الأسعار الحرة والأسعار في حالة القيود لقياس مستويات القيود التجارية.

توزيع القيود غير الجمركية

السعودية	عُمان	مصر	تونس	المغرب	الجزائر	
1995	1999	1994	1993	1994	1998	
30.0	98.7	48.1	77.1	96.3	97.4	القيود الكمية
19.1	21.8	48.1	0.0	1.8	54.8	التحريم
10.8	76.9	0.0	77.1	94.5	0.0	الترخيص
0	0	0.0	1.3	37.5	0.0	القيود السعرية
0	0	0.0	1.0	37.5	0.0	التسعير الإداري
0	0	0.0	1.2	2.4	2.6	الإجراءات الاحتكارية
68.9	0	51.9	20.2	0.0	0.0	الإجراءات التقنية

NTB مركز على بعض القطاعات

- استخدامه أكثر انتشاراً في تونس نسبة التغطية تراوحت من 30% للمصنوعات إلى أكثر من 37% على السلع الأولية والمنسوجات 144%.
- يمكن تحديد مستويات الحماية عبر التشوهات السعرية أي ابتعاد الأسعار المحلية عن أسعار الأسواق الدولية (معدل التعرفة الضمني).
- مستويات عليا من الحماية الضمنية في السعودية وقطر في بداية التسعينات.



مقارنة مستويات *NTB* مع دول *ASEAN*

- الدول الخليجية لها مستوى *NTB* أقل من *ASEAN* . 3.7 مقابل 4.3 ما بين 1990-88.
- الدول غير الخليجية لها معدل انتشار 45.4%.



قياس مستوى الحماية الإجمالي

قياس الحماية معقد لأنه يضم استخدام القيود الكمية والنوعية المؤشرات المستخدمة في قياس محتويات الحماية.

1. معدل كثافة التجارة المعدل بالبنية والمبنى على حجم التجارة
 2. معدل الانفتاح وتشوه التجارة المبنى على النموذج HO.
 3. علاوة سعر الصرف بين السوق الرسمي والسوق السوداء.
 4. المقاييس الكمية المبنية على التجارة وأسعار الصرف
- إدماج التعرفة وتشهتها و NTB لقياس مستويات الحماية.



مستوى الارتباط ما بين مكونات القيود التجارية

التعرفة	T	SE	NTB
معدل التشتت	0.23	1	0.32
NTB	+0.32	-0.35	1



■ المؤشر الإجمالي للحماية: لقياس كل أوجه الحماية يطور مؤشر أول مركب من التعرفة، و NTB باستخدام نسبة الاستخدام لقياس NTB والمؤشر الثاني مكون من التعرفة TB و NTB وكذلك تشتت التعرفة ومقارنة هذه المؤشرات مع مؤشر الانفتاح $(M+X/X)$.

■ مؤشر القيود الاجمالية على التجارة المطور من طرف IMF (1998) يقيس الحماية بتوليف متوسط التعرفة الجمركية مع ترتيب الدول حسب شدة القيود NTB.



1- الدول ترتب في 5 فئات (من الإفتتاح نحو الأكثر إنغلاقاً)

$$0 < t \leq 10$$

انفتاح

$$10 < t \leq 15$$

نسبياً

$$15 < t \leq 20$$

$$20 < t \leq 25$$

متوسط

$$t > 25$$

مقيد نسبياً

مقيد



2- تصنف الدول إلى ثلاثة فئات حسب مستويات NTB

$$0 < f < 5$$

مفتوح

$$5 < f < 10$$

متوسط

$$f > 10$$

مقيد

f = frequency

f = coverage(IMF)



■ حيث f نسبة الاستخدام يستخدم IMF ترتيب شدة NTB حسب
حصة الواردات والإنتاج في الطلب الكلي الخاضع للقيود . وحدد خطوط التعرف
الخاضعة لـ NTB وحصة التجارة الخاضعة لـ NTB على مؤشر موحد
لقياس مستوى القيود على التجارة . حسب الجدول التالي:-



NTB

التعرف	مفتوح	متوسط	مقيد
مفتوح	$0+1=1$	$1+3=4$	$4+3=7$
نسبياً مفتوح	$1+1=2$	$2+3=5$	$5+3=8$
متوسط	$1+1=2$	$3+3=6$	$6+3=9$
مقيد نسبياً	$2+1=3$	$4+3=7$	$7+3=10$
مقيد	$4+1=5$	$5+3=8$	$8+2=10$



تصنيف الدول العربية حسب مؤشر التقييد

		IMF (1999)			<u>M+X</u>		
المغرب	جيبوتي	سوريا	باكستان	جيبوتي	المغرب	الكويت	البحرين
تونس	عُمان	إيران	الأردن	البحرين	الجزائر	تونس	الأردن
سوريا	قطر		الجزائر	موريتانيا	باكستان	قطر	جيبوتي
	الإمارات		المغرب	السعودية	إيران	السعودية	موريتانيا
	موريتانيا		السودان	اليمن	السودان	عُمان	الإمارات
	الكويت		مصر	لبنان	المغرب	مصر	اليمن